ما الذي يجعل مكانة نتنياهو مُستحكمة؟

انطوان شلحت

يتبيّن من قائمة «الـ100 شخصية ومؤسسة المؤثرة في إسرائيل 2020»، التي نشرتها مجلة «ذي ماركر» الاقتصادية الشهرية (من مجموعة صحيفة هآرتس) في سبتمبر/ أيلول الحالي، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ما زال مُتصدّرًا لها من دون منافس، ما يعني، في قراءتها، أن نهاية عهده، المستمر منذ أكثر من عقد، لا تلوح، على الأقل في الأفق المنظور. وكادت أن تجزم أنه حتى في حال ظهور بوادر ترجّح تلك النهاية آجلًا، فهي لن تعني وضع حدّ لحُكم اليمين في دولة الاحتلال.

تنبغي الإشارة في هذا الشأن إلى أن التعويل على إمكان وجود بوادر كهذه ينطلق، في الوقت الحالي، من الرهان على تداعيات الأزمة الاقتصادية الحادّة الناجمة عن تفشّي فيروس كورونا، وما تسببت به من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وازدياد نسبة العجز في الميزانية العامة، وعلى نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية، وما إذا ستسفر عن إطاحة الرئيس دونالد ترامب الذي يعتبر أحد عوامل تعاظم مكانة نتنياهو. وحاولت المجلة، بواسطة كبار معلقيها، الغوص في الأسباب وراء الواقع الناشئ، فخلصت إلى مجموعة عوامل، بيدو، من دون خشية الوقوع في المبالغة، أن أبرزها ليس فقط ما يحظى به نتنياهو من مشروعية في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، بل أيضًا تضاؤل قوة المعارضة الإسرائيلية للبيمن. وتراجع دورها السياسي والجماهيري، فضلًا عن افتقارها إلى مقاربة بديلة لرؤيته العامة، سواء على مستوى السياسة الخارجية أو الداخلية.

وأضيفت إلى هذا إجراءات حكومية لمحاصرة المعارضة وتقييدها من خلال قوانين خاصة، بادرت حكومات نتنياهو إلى تشريعها، ابتداء من قانون رفع نسبة الحسم، مرورا بقانون الحدّ من اقتراحات نزع الثقة عن الحكومة، وانتهاء بقانون الأغلبية الاستثنائية اللازمة لإسقاط الحكومة (61 عضو كنيست من مجموع 120 ابتداء من عام 1996، بدلًا من الأغلبية العادية «أغلبية الأعضاء المشاركين في التصويت»). كما قلّصت هذه الحكومات من قدرة المعارضة على سنّ قوانين جديدة، من خلال عدم إقرارها في «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع»، وفرض الانضباط الائتلافي الملزم على أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي في التصويت على مشاريع القوانين الجديدة، إلى جانب سلسلة قوانين جديدة تحدّ مبادرات تشريع غير حكومية. وثمّة تضييق على هيئات وتنظيمات مؤيدة للمعارضة، من خلال قوانين حكومية خاصة، ترمي إلى ترهيب هذه الهيئات والتنظيمات، وردعها عن إبداء أي علاقةٍ بالحلبة السياسية والحزبية، أبرزها الحدّ من التبرّعات المسموح بتلقيها من خارج البلد، في الوقت الذي تواصل الجمعيات والتنظيمات اليمينية تلقّي تبرّعات سخية من الخارج. الهدف من إعادة التذكير بتلك الإجراءات هو توكيد أن نتنياهو لم يكن، طوال أعوام، حكمه مشغولًا بكسب السلطة والمكانة السياسية فقط، إنما أيضًا بتشييد بنى تحتية تضمن استحكام نفوذ اليمين في شتّى المجالات. وبناء على ذلك، فتركيز المعارضة على شعار «إلا نتنياهو» والعمل على إسقاطه بوصفه «إنجيلًا» لإنقاذ الديمقراطية، لا يتطرّق إلى أدائه وشخصيته ومسلكياته، وما يترتب عليها من أضرار للدولة ومصالحها، سيبا مركزيا لتغيير السلطة واستبدالها وسط احجام شبه تام عن مهاجمة أيديولوجيا اليمين، لن يؤدّي إلى استبدال الحُكم. ثمة أسباب أخرى تقف حائلًا دون إمكان هذا الاستبدال، تتوقف عندها تعليقات المجلة أيضًا. اثنان منها: نجاح نتنياهو وحكوماته في إسقاط مشروعية أي شراكة في الحكم مع الأحزاب العربية إلى حدّ شيطنتها، بغض النظر عن الموقف السائد في أوساط تلك الأحزاب حيال ذلك. انعدام مفاعيل التلويح بالمخاطر المتأتية عن حكم اليمين على قواعد النظام الديمقراطي، وعلى من يُسمّون «حرّاس التخوم» فاليمينية بالنسبة إلى أحزاب اليمين كافة تعني سلطة الأغلبية وقمع الأقليات، وبالنسبة إلى أحزاب المتدينين والحريديم (اليهود الأرثوذكس) تظل أدنى مرتبةً من أحكام الشريعة اليهودية وسلطة الحاخامين. وما زال تحالف جميع هذه الأحزاب يحظى بأغلبيةٍ مستقرّة في أوساط الناخبين، كما أظهرت جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، وكذلك آخر استطلاعات الرأي العام.

أنطوان زحلان وضمور الإنتلجنسيا الفلسطينية

صقر أبو فخر

رحل عن عالمنا في الفاتح من الشهر الجاري (أيلول/ سبتمبر) في بيروت البروفيسور أنطوان زحلان، أحد أبرز العقول الفلسطينية الذي عمل طويلًا على الحدّ من هجرة العقول العربية إلى دول الغرب. ولعله، هو نفسه، قد نجا من إغراء الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من الويلات التي مرّ بها لبنان منذ العام 1975، فعاش سنيّ حياته المديدة مكافحًا في سبيل تحقيق الأفكار التي نشرها أو عرضها على أصحاب القرار العرب. واللافت أن قليلين من الجيل الفلسطيني الذين ظهروا بعد النكبة في 1948 قد درسوا علومًا بحتة، وأكاد لا أتذكر غير أنطوان زحلان الذي درس الفيزياء، والبروفيسور زياد بيضون الذي درس الجيولوجيا. وقد تغير هذا الميل في ما بعد، لأن معظم أبناء الجيل الجديد درسوا علومًا تتيح لهم العمل في دول الخليج، كالاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال، علاوة على التاريخ والأدب، وكذلك الطب والهندسة والمختبرات الطبية. وقد برز في الاقتصاد برهان الدجاني ويوسف صايغ وعصام عاشور وسمير صيقلي، وفي المحاسبة جورج عويضة وفؤاد سابا وطلال أبو غزالة، وفي عالم المصارف يوسف بيدس ورفعت النمر وعبد السلام أبو عيسى وإل شومان، فيما برع في ميدان المقاولات حسيب صبّاغ وسعيد خوري وزهير العلمي. أما الحقول الأكثر ألفة للفلسطينيين فكان التاريخ أوّلها، حيث اشتُهر فيه وليد الخالدي ونقولا زيادة وأنيس صايغ وزين نور الدين زين، إضافة إلى الصحافة، حيث برز غسان كنفاني ونبيل خوري وشفيق الحوت وسمير قصير وإلياس صنبر وكثيرون غيرهم.

كان أنطوان من النخبة الفلسطينية القليلة التي لم تنطوِ على عالمها الأكاديمي، أو تنغلق على تخصصها العلمي، فامتازَ من غيره من الإنتلجنسيا الفلسطينية بأنه امتلك رؤية قومية كانت تحرّض، بالفكر والعمل، على ربط العلم بالمجتمع، من خلال توطين العلم في قضايا السياسة، وزرع طرائق التفكير العلمي في رؤوس أصحاب القرار. وفي هذا المجال، شدّد أنطوان زحلان على العلاقة التفاعلية بين العلوم ونطاقها الاجتماعي والنهضة الموعودة، وكان له شأن في تأسيس حقول معرفية جديدة، كالدراسات المستقبلية واستشراف مآلات ما يطمح العرب إليه، ولم تبقَ أفكار أنطوان زحلان مجرّد أفكار ترفرف فوق الواقع، أو ترنو من بين صفحات الكتب والمجلات، بل أراد لها، منذ البدايات، أن تتجسّد في مؤسسات علمية حيوية، يكون لها تأثير جدّي في تفكير صانع القرار السياسي. وعلى سبيل المثال، تمكّن أنطوان زحلان، ومعه وليد الخالدي وبرهان الدجاني، من إقناع الملك حسين بضرورة تأسيس جمعية علمية عربية تعنى بدراسة الفجوة المعرفية الفاغرة بين العرب وإسرائيل التي فضحتها هزيمة الخامس من يونيو/ حزيران 1967. وعندما وافق الملك على الفكرة اشترط أن يكون الثلاثة فرسان المشروع الجديد، فاستقال أنطوان زحلان من الجامعة الأميركية في بيروت في 1969، وتفرّغ للعمل في الجمعية التي صار اسمها «الجمعية العلمية الملكية». غير أن حوادث سبتمبر/ أيلول 1970، والنتائج الكارثية التي خلّفتها، الجات الثلاثة إلى الانسحاب من الجامعة الأميركية في بيروت في 1969، وتفرّغ للعمل في الجمعية التي صار اسمها «الجمعية العلمية الملكية». غير أن حوادث سبتمبر/ أيلول 1970، والنتائج الكارثية التي خلّفتها، الجات الثلاثة إلى الانسحاب من الجامعة الأميركية في بيروت في 1969، وتفرّغ للعمل في الجمعية التي صار اسمها «الجمعية العلمية الملكية»، غير أن حوادث سبتمبر/ أيلول 1970، والنتائج الكارثية التي خلّفتها، الجات الثلاثة إلى الانسحاب من مجلس أمناء الجمعية، وعاد زحلان إلى الجامعة الأميركية في بيروت.

ثابر الخالدي وزحلان والدجاني، تحت إلحاح العلم وحميّة العلم، على إقناع حسيب صبّاغ بتبنّي المشروع وتمويله، فظهرت «مؤسسة المشاريع والإنماء العربي» التي تولى زحلان فيها موقع المدير العام. وقد أنجزت المؤسسة مسحًا شاملًا للطاقة البشرية العليا في العراق، بيد أن تلك المؤسسة توقفت عن العمل في 1976 غداة انفجار الحرب الأهلية اللبنانية. وهكذا صحّ منه العزم لكن الدهر أبى، فكانت السياسة تعيق العلم، وتجهض السعي إلى إحلال العلم والتفكير العلمي في محل التفكير السلطوي والتسلطي. ولد أنطوان زحلان في حيفا عام 1928، واضطر إلى اللجوء مع عائلته إلى لبنان غداة نكبة 1948، وسكن الجميع في بلدة عاليه الجبلية، أي أنه كان شابًا في العشرين حين وقعت النكبة. وقد حاز الماجستير في الفيزياء من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1951، ثم الدكتوراه من جامعة سيراكيوز في سنة 1965، وتدرّج في مواقعه العلمية، حتى تولى رئاسة دائرة الفيزياء في الجامعة الأميركية في سنة 1969، وكان قد تزوج روز ماري سعيد، شقيقة إدوارد سعيد، فصار بذلك عديلًا للأستاذ الجامعي والوزير السابق في لبنان، سمير المقدسي. سعى زحلان إلى تحويل الأفكار إلى مؤسّسات؛ فضلًا عن الجمعية العلمية الملكية في الأردن، ترأس الجمعية الفيزيائية العربية في 1975. وكان قد نظّم أول مؤتمر للعقول العربية المهاجرة في مصيف بلودان في سورية سنة 1970. وله في ميدان التأليف: العلم والتعليم العالي في إسرائيل (1970)، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي (1979)، العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي – الإسرائيلي (1981)، البعد التكنولوجي للوحدة العربية (1985)، العرب والعلم والثقافة (1988). وأسس أنطوان زحلان بنك الأدمغة العربية في المهجر التابع لجامعة الدول العربية، وعمل خبيرًا في نقل التكنولوجيا لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، ونال جائزة سلطان بن علي العويس الثقافية. كانت حكمة زحلان دائمًا أن المرء إما أن يكون جذرًا أو ثمرة، غير أن الثمرة إذا وُضعت في الماء، أي في المجتمع، تتخمّ احيانًا، لكن الجذر يُنتج فروعًا وأوراقًا وأغصانًا وثمارًا. وأنطوان زحلان أراد دائمًا أن يكون جذرًا، لكن حال الأمة العربية التي لا تنفكّ متدهورة منذ أكثر من خمسين سنة، خصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، جعلت أنطوان زحلان مثل بطريرك في مكة أو مثل مؤذّن في مالطا، فجميع الأفكار التي دعا إليها، والمؤسسات التي أنشأها، باتت خارج التداول، ذلك لأن الخطر على الأمة العربية ما عاد يتمثّل في هجرة الأدمغة العربية إلى أوروبا وأميركا فحسب، بل في تزاحم العرب زرافاتٍ ووحدانًا على الهجرة إلى كل مكان فوق هذه البسيطة، بعدما صارت الحياة الكريمة عزيزة في معظم ديارنا الموبوءة بالتسلط والقهر والفقر، وبعدما صار لسان حال الشبان العرب يردّد الأبيات التالية خلافًا لما كان يدعو إليه زحلان:

ترحّل عن بلادٍ فيها ضَيمٌ، وخلِّ الدار تنعى مَن بناها
فإنك واجدٌ أرضًا بارضٍ/ ونفسًا لم تجدْ نفسًا سواها

(كاتب عربي)

> كان زحلان من النخبة الفلسطينية القليلة التي لم تنطوِ على عالمها الأكاديمي، أو تنغلق على تخصّصها العلمي

حكومة علاقات عامة في العراق

ولاء سعيد السامرائي

انقضت مائة يوم على حكومة مصطفى الكاظمي في العراق، والتي صممتها الشراكة الأميركية الإيرانية بعجالة، لتكون كاملة بوزرائها، من دون أن يصدر عنها أي قرار أو إجراء يحمل رسالة إلى العراقيين الذين ينتظرون مع كل حكومة من ينقذهم، ويخفف من أثقال مصاعبهم وهمومهم المتراكمة منذ غزو العراق، وذلك على الرغم من الوعود التي قطعها الكاظمي عند تكليفه برئاسة الحكومة، ليستمر في نهج أسلافه الذين توالوا على الحكم، وأجزلوا عطاء كلام الإصلاح والتخلص من الفساد والضرب بيد من حديد على الفاسدين، من دون أن يجرؤ أي منهم بالتقدّم ولو خطوة واحدة بهذا الاتجاه، بل إنه مع كل حكومة تطوى ملفات فساد جديدة، ويتسع فيها قتل العراقيين والتغاضي عن المجرمين والجناة الذين يعيشون في بلاد الرافدين دمارا ما بعده دمار.

استهل رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، بداية حكمه باختيار فريق إعلامي من الصحافيين والمستشارين لتسويق حكومته وصورته للشعب العراقي، يتناوبون على التصريحات ويتكلمون باسمه تارة وأخرى، لتوصيف تحركاته أو عدمها حسب الحاجة والمناسبة، لإظهاره بنوع من "المصداقية والديناميكية"، كما تم في اليوم التالي لتسلمه رئاسة الوزراء إنشاء عدة صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي، لترويجه منقذًا للعراق وصاحب الأفكار السديدة في مكافحة الفساد والمليشيات والسلاح المنفلت وإعادة هيبة الدولة العراقية وسيادتها. كما تم ترويج انتخابه رئيسًا للعراق بنظام رئاسي، بدلًا عن النظام البرلماني الحالي، ليتمكّن من الإمساك بقوة الأموال والجهود، وانشغل بها الإعلام أيامًا. وأسفرت عن تفتيش مناطق أبو الخصيب والزبير حصرا، وهي مناطق خالية من المليشيات، ومصادرة أسلحة شخصية، واعتقال بعض الأفراد، بينما كل مشكلات البصرة هي في مناطق تحتلها المليشيات الولائية، وخصوصا أرصفة الميناء، وتمتلئ بمخازن وأكداس السلاح المنفلت، وتجارة المخدّرات ومنظمات خارجة عن الدولة. كذلك تجنبت هذه القوات الذهاب إلى الأماكن الخطرة التي لا يستطيع الكاظمي نفسه الدخول إليها، مثل جرف الصخر التي تعتبر قاعدة عسكرية إيرانية، سبق لوزير داخلية (محمد الغبان) أن منع من الدخول إليها وتم اعتقاله فيها عدة أيام. وجرى الشيء نفسه في بغداد، حيث تم القبض على أشخاص من مناطق فقيرة، ووضع اليد على كمية قليلة جدا من أسلحة بسيطة، منها مسدس وثلاثة كلاشينكوف وبندقية وبعض العتاد! وتشبه هذه العملية بالضبط ما قام به الكاظمي بصدد إمساك المنافذ والنقاط الحدودية التي ذهب لزيارتها وصور فريق حملته الزيارة على أنها عملية لاستعادة هذه المنافذ من المليشيات، وسماسرة السلاح والمخدّرات، وظهر فيما بعد أن لا صحة لذلك كله.

لا تبدو المليشيات الخارجة عن الدولة، ولا وقف الاغتيالات وجمع السلاح المنفلت، ولا محاربة الفساد، أو إجراء الإصلاح، أو توفير الحد الأدنى من الخدمات، أو تنفيذ بعض مطالب المتظاهرين والآف الخرّيجين والآف الناس في أرجاء العراق من أولويات رئيس الوزراء أو من حكومته، بل الأولوية كانت توقيع تثبيت بقاء قوات الولايات المتحدة وتجديده في العراق، إضافة إلى التهيئة مبكرا لانتخابات، في نوع من حالة هروب إلى الأمام من تنفيذ الشعب لمطالب المتظاهرين وعموم الشعب في حياة أكثر كرامة، حتى من دون أية تعديلات على قوانين الأحزاب والانتخابات، وإنشاء مفوضية انتخابات جديدة مستقلة، بعيدة عن الأحزاب يمكن للشعب تقبلها. وحتى هذه الإجراءات لا تبدو ممكنة، بسبب رفض الأحزاب أي تغيير يمسّ هيمنتها.

أكثر من أي وقت مضى، تبدو العملية السياسية هزيلة أمام المواطن العراقي، بسبب أداء ممثليها، وقد زادت على هزالة العملية حملة فريق رئيس الوزراء الإعلامي الذي فشل فشلًا ذريعًا في تجميل حكومة الكاظمي وتسويقها، على الرغم من وجود أسماء معروفة إعلاميا، لكن ما هو صحيح أيضا أن أية حملة، مهما كانت فعالة، لا يمكنها إنقاذ صورة حكومة فاشلة على الأرض، يراقب تحرّكاتها وتصرّفاتها ملايين من أبناء الشعب الثائر، وشبابه الذين فهموا لعبة الاحتلال ووكيله الإيراني، وكل خدعه لنهب العراق وسرقته وتدميره، دولة وشعبا، وبكل الطرق والوسائل المتاحة. توجّه شباب العراق في الناصرية وذي قار والبصرة إلى طرق جديدة للتخلص من هذه الطغمة الحاكمة، ومن ورائها باستخدام البلدوزر، لتهديم مقرّات الأحزاب والمسؤولين عن الفساد ونهب المال العام والتصدّي للمجرمين والقتلة، ومن يغتال الناشطين والمتظاهرين. كلها خطوات متقدّمة وجديدة في طريق تحرّر العراق وشعبه، ومساندة الثورة تعم العراق بالتحاق المحافظات الشمالية، وخروج أبناء شعبنا في مدنها تندّد بصوت واحد ضد طبقة الاحتلال للتخلص منهم، وبناء حياة كريمة لكل العراقيين، من شماله إلى جنوبه.

(كاتبة عراقية في باريس)

> الذين أظهرت الكاميرات تعقبهم القتيل واغتيالهم له في الليلة نفسها. انتظر العراقيون أن يجرؤ الكاظمي على تنفيذ وعده، ويلقي القبض على المجرمين أنه لن يواجه المليشيات، ولن يتمكّن من محاسبة أي منتسب لها. وتالياً، تم اغتيال الناشطة رهام يعقوب من مدينة البصرة التي كان اخر اغتيالها اصداء دولية واسعة، وصلت إلى البيت الأبيض، دفعت الكاظمي إلى التوجه الى بيت عائلتها مباشرة، وهو في طريق عودته من واشنطن، حيث وقّع هناك على اتفاقية تجديد الوجود العسكري الأميركي في العراق، لكن كل ما قام به إقالة مدير شرطة البصرة المعروف بولائه للمليشيات. أما عائلة رهام فلم تطلب من الكاظمي شيئا، لكن والدها تحدّث في فيديو، يناشد السفارات الأجنبية بإعطائه تأشيرة لمغادرة العراق، للحفاظ على بقية أولاده وأسرته من الاغتيالات!

أما أكثر رد فعل سيئ حصل عليه الكاظمي، فكان إعلانه، قبل أسبوع، عن الحملة العسكرية المسمّاة «الوعد الصادق» لضبط السلاح المنفلت في العراق الذي يتعدّى سبعة ملايين قطعة، بحسب الخبراء العسكريين العراقيين، فالطبيعي أن تكون هذه الحملة مباغتة لضمان نجاحها وفعاليتها، وأن يقوم وزير الدفاع والداخلية بما قامت به القوات الأميركية قبل سنوات في بغداد، حينما جمعت السلاح في مقابل مبلغ من المال، أو بعملية من هذا القبيل، لا أن يروّجها فريقه الإعلامي قبل أسبوع. ليس ذلك فحسب، بل كانت هزيلة ومضحكة نتيجة هذه العملية التي أعلن عن مشاركة مختلف صنوف القوات العسكرية والأمنية فيها، وصرفت عليها الأموال والجهود، وانشغل بها الإعلام أيامًا. وأسفرت عن تفتيش مناطق أبو الخصيب والزبير حصرا، وهي مناطق خالية من المليشيات، ومصادرة أسلحة شخصية، واعتقال بعض الأفراد، بينما كل مشكلات البصرة هي في مناطق تحتلها المليشيات الولائية، وخصوصا أرصفة الميناء، وتمتلئ بمخازن وأكداس السلاح المنفلت، وتجارة المخدّرات ومنظمات خارجة عن الدولة. كذلك تجنبت هذه القوات الذهاب إلى الأماكن الخطرة التي لا يستطيع الكاظمي نفسه الدخول إليها، مثل جرف الصخر التي تعتبر قاعدة عسكرية إيرانية، سبق لوزير داخلية (محمد الغبان) أن منع من الدخول إليها وتم اعتقاله فيها عدة أيام. وجرى الشيء نفسه في بغداد، حيث تم القبض على أشخاص من مناطق فقيرة، ووضع اليد على كمية قليلة جدا من أسلحة بسيطة، منها مسدس وثلاثة كلاشينكوف وبندقية وبعض العتاد! وتشبه هذه العملية بالضبط ما قام به الكاظمي بصدد إمساك المنافذ والنقاط الحدودية التي ذهب لزيارتها وصور فريق حملته الزيارة على أنها عملية لاستعادة هذه المنافذ من المليشيات، وسماسرة السلاح والمخدّرات، وظهر فيما بعد أن لا صحة لذلك كله.

لا تبدو المليشيات الخارجة عن الدولة، ولا وقف الاغتيالات وجمع السلاح المنفلت، ولا محاربة الفساد، أو إجراء الإصلاح، أو توفير الحد الأدنى من الخدمات، أو تنفيذ بعض مطالب المتظاهرين والآف الخرّيجين والآف الناس في أرجاء العراق من أولويات رئيس الوزراء أو من حكومته، بل الأولوية كانت توقيع تثبيت بقاء قوات الولايات المتحدة وتجديده في العراق، إضافة إلى التهيئة مبكرا لانتخابات، في نوع من حالة هروب إلى الأمام من تنفيذ الشعب لمطالب المتظاهرين وعموم الشعب في حياة أكثر كرامة، حتى من دون أية تعديلات على قوانين الأحزاب والانتخابات، وإنشاء مفوضية انتخابات جديدة مستقلة، بعيدة عن الأحزاب يمكن للشعب تقبلها. وحتى هذه الإجراءات لا تبدو ممكنة، بسبب رفض الأحزاب أي تغيير يمسّ هيمنتها.

أكثر من أي وقت مضى، تبدو العملية السياسية هزيلة أمام المواطن العراقي، بسبب أداء ممثليها، وقد زادت على هزالة العملية حملة فريق رئيس الوزراء الإعلامي الذي فشل فشلًا ذريعًا في تجميل حكومة الكاظمي وتسويقها، على الرغم من وجود أسماء معروفة إعلاميا، لكن ما هو صحيح أيضا أن أية حملة، مهما كانت فعالة، لا يمكنها إنقاذ صورة حكومة فاشلة على الأرض، يراقب تحرّكاتها وتصرّفاتها ملايين من أبناء الشعب الثائر، وشبابه الذين فهموا لعبة الاحتلال ووكيله الإيراني، وكل خدعه لنهب العراق وسرقته وتدميره، دولة وشعبا، وبكل الطرق والوسائل المتاحة. توجّه شباب العراق في الناصرية وذي قار والبصرة إلى طرق جديدة للتخلص من هذه الطغمة الحاكمة، ومن ورائها باستخدام البلدوزر، لتهديم مقرّات الأحزاب والمسؤولين عن الفساد ونهب المال العام والتصدّي للمجرمين والقتلة، ومن يغتال الناشطين والمتظاهرين. كلها خطوات متقدّمة وجديدة في طريق تحرّر العراق وشعبه، ومساندة الثورة تعم العراق بالتحاق المحافظات الشمالية، وخروج أبناء شعبنا في مدنها تندّد بصوت واحد ضد طبقة الاحتلال للتخلص منهم، وبناء حياة كريمة لكل العراقيين، من شماله إلى جنوبه.

(كاتبة عراقية في باريس)

> اولوية الكاظمي وحكومته كانت توقيع اتفاق بقاء القوات الاميركية في العراق

عن ماكرون «المنقذ الضرورة»

عبد اللطيف السعدون

عندما بدلهنّ الخطب، وتسوء الحال، وتضمحل جذوة الأمل، يفقد كثيرون ملكة القدرة على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطيئة، ويصبح عندهم التشبث بالوهم أمرا مقبولا، حتى لو أغرقهم هذا الوهم في مصائب أدهى وأمرّ. وعندما يفتقد المواطن رجالا قمما يتطلع إليهم في أوقات الملمّات، على النحو الذي تحدّث عنه أندريه مالرو مرّة، يصبح كل شيء حتى القبول بمرجعية الأجنبي المستعمر مباحا، بل ومطلوبا! هذا هو ما يمثل اليوم أمام عيوننا، فقد عشنا حتى وجدنا في وطن من الأجنبي العودة لحكم البلاد، كي يصبح «المنقذ الضرورة». نريده حاكما يصلح أمورنا، ويفتح أمامنا أبواب الخلاص من حكّامنا الذين سامونا سوء العذاب، قتلوا أبناءنا، وانتهكوا حرماتنا، ونهبوا ثرواتنا، وكمّموا أفواهنا، وأحكموا الطوق من حولنا. لم نجد في هذا الزمن الرديء، أحدا يعيدنا سوى الغريب البعيد الذي نرفع رؤوسنا نحوه اليوم، كي يمنحنا بعض بركاته، كي يجبر خواطرنا، ويضع الحلوى في أفواه أطفالنا، ويُعلمنا كي نكون بشرا نستحقّ الحياة، ونستحقه كشعب ضرورة، ونبايعه على الجبل والمرّ. هذه المهمهات المفعمة ببعض الأمل، وهذه الجرعة المرّة من الرومانسية الحالمة التي يُراد منها أن تغلف كل مشاهد السياسة في دويلاتنا التي عاشت على «نوستالجيا» الزمن الجميل الذي لم نعرف كيف نحافظ عليه. هذا كله لم يأت مصادفة، إنما هو جزء مكمل للحل المطروح لنا من خارج الحدود، وقد حلّت ساعة الحل، بعد أن استنفد أهلنا كل أمالهم في مشاريع، قيل إنها تنقذ الوطن والمواطن، وأصبح مطلوبا أن يشرع السادة الكبار في العالم في عملية إنقاذ، لنسمّها «عملية قيصرية» لدويلاتنا التي كانت «دولا» ذات هيبة وقرار، يوم بناها الآباء المؤسّسون. أما اليوم فقد انتزع قرارها وغابت هيبتها، ولم يبق لها غير البحث عن «منقذ ضرورة»، وليكن كائنا من كان. ولكن، من غير أوروبا، وفرنسا بالذات، تكون الأجدر بقيادة عملية «الإنقاذ»، ونلعه الجراح، نبابة عن تحالف الكبار، وهي التي تمتلك الأصابع الحريرية التي ترضي حتى المعارضين لتدخل الغرباء في شؤوننا من ذوي الياقات البيضاء والمحللين السياسيين وأساتذة معاهد السياسة، أقلها أن فرنسا أعطتنا، قبل أكثر من قرنين، الثورة التي وإن أصطبغت بالدم إلا أنها شرعنت حقوق البشر، ورسمت طريق دولة تحترم مواطنها، وتعلمه احترام الآخر.

من غير المأمول ماكرون يمكنه الإيفاء بمهمة كهذه، وهو الرئيس الشاب الذي يجبنا حبا خالصا لوجه الله، أقله أنه غنّى مع فيروز في داريتها العتيقة «بحبك يا لبنان»، وشرب «القهوة العربية» في واحد من قصور صدّام حسين التاريخية، وعبر هاتين الالتفاتتين، نزل من علاه «منقذا ضرورة» ليحفّ ناس بيروت به، ويلقف بينهم خطيبا، كما الوالد الذي يؤنّب أولاده القاصرين، متوعّدا بانهيار البيت الذي يؤويهم إذا لم يتصالحوا ويطيعوا، ثم يتركهم إلى بغداد ليكمل مهمته. وفي بغداد، يحتفي به أهل السلطة على نحو ملوكي، وهو يحمل بشرى دعم غير محدود للعراقيين، في بحثهم عن السيادة الضائعة، لكنه يعود إلى بلاده، بعد أن يكتشف أن الأمر أصعب مما توقع وزاراه، وأن لبنان هو كما صنعته فرنسا قبل مائة عام، وأن عراق الأمس الذي يعرفه الأبعدون والأقربون هو الآخر قد تغير. ولكن هل تمنحنا رؤيته تلك الحق في «الثورة» في بلداننا كي يتم التغيير المطلوب على النحو الذي أراده لبلاده، وأن لا يجيء عبر «تسويات عرجاء»، إنما من خلال «تسويات تاريخية» تعيد أوطاننا إلينا، تجذّر حلولا راسخة لأزماتنا، تقضي على الأمراض التي تنخر في أجسادنا: الطائفية، والفقر، والفساد، والقمع المبرمج، وتمنحنا حياة مثل البشر الآخرين: حرية ومساواة وعدالة، وحقوقا كاملة؟

وكما اكتشف ماكرون لدى شعبه «كنوزا من الطاقة لا يعرفها الذين يزعمون التحدّث باسمه»، فإن لدى شعوبنا، هي الأخرى، كنوزا من الطاقة لا يعرفها حكّامنا، وكل ما نتمنّاه أن يكون ماكرون قد فكّر في هذا كله، وهو يطرح نفسه «منقذا ضرورة» لنا!

(كاتب عراقي)

سباق الحصول على لقاح ضد كورونا

علي انوزلا

يعيش العالم منذ شهور على إيقاع سباق محموم بين عدة دول، تسارع كل منها لتطوير أول لقاح فعّال مضاد لفيروس كورونا. ومن الطبيعي أن الدولة التي سيعود لها الكشف عن اللقاح ستحظى بتقدير عالمي كبير، ناهيك عن الأرباح الكبيرة التي يمكنها أن تجنيها من إنتاج لقاح ينتظره مليارات البشر على وجه الأرض. لذلك عندما أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن بلاده أصبحت أول دولة تنتج لقاحا للفيروس الذي ما زال يفتك بحياة ملايين البشر في أكثر من دولة، قابل الغرب باستخفاف كبير هذا الاختراع الروسي الذي ما زال محل شك كبير إلى حين أن يثبت فعاليته.

لقد تحوّل الأمر إلى سباق لا يقل ضراوة عن سباق التسلح الذي كان سائدا إبّان فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، الشرقي والغربي، وهو ما جعل الرئيس الروسي يطلق على اللقاح الذي اكتشفه علماء بلاده اسم «سبوتنيك 5»، في إحالة مقصودة على اسم «سبوتنيك 1» الذي حمله أول قمر صناعي يرسله الروس إلى الفضاء في خمسينيات القرن الماضي، إبّان فترة السباق الجنوني لغزو الفضاء. وما جعل الغرب يشكّك في فعالية اللقاح الروسي هو السرعة التي أعلن فيها عن اختراعه، بعد أسابيع قليلة من اختبارات سريرية خضع لها للتأكّد من موثوقية أمنه وفعاليته. وهذا المبدأ سيطبق على جميع الاختراعات التي أعلن أنها دخلت في حلبة هذا السباق الجنوني الذي لم يعد الهدف من ورائه إنتاج الترياق الذي قد يجنّب البشرية خطر فيروس يهدّد حياة ملايين الناس، بقدر ما باتت الغاية من إعلان اختراعه الحصول على الريادة العالمية في مجال العلم والطب، وكثير من الربح المالي المضمون.

وفي الولايات المتحدة الأميركية، الدولة الأكثر تضرّرا من كورونا، يتداخل السباق نحو تطوير لقاح ضد هذا الفيروس الفتّاك، مع سباق من نوع آخر نحو كرسي الرئاسة، وهو ما جعل الرئيس دونالد ترامب يفكر بعقلية الملياردير الطامح إلى إعادة انتخابه بأي ثمن، حتى لو تطلب الأمر شراء لقاحات بمليارات الدولارات، حتى قبل أن تثبت التجارب السريرية والأدلة العلمية مدى فاعليتها وأمانها، فما يهم الرئيس الأميركي الساعي إلى تجديد ولايته تقديم أي اختراع منتخبيه قبيل 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، موعد الانتخابات الرئاسية، لإقناعهم بإعادة انتخابه رئيسا عليهم.

من الناحية العلمية، يفيد الخبراء بأن اختراع أي لقاح جديد وإخضاعه لتجارب الأمن والفعالية يتطلب على الأقل فترة تراوح ما بين 12 و18 شهرًا، وعدم احترام هذا الإطار الزمني هو ما يبعث الشك والريبة في كل الاختراعات المتسرّعة، بما فيها الروسي، وفي التجارب التي تجريها الصين في أكثر من دولة، وهي تسابق الزمن قبل إعلانها عن اختراعها في هذا المجال. نحن أمام حرب من نوع جديد تخوضها أكثر من دولة باسلحة غير متكافئة، أبعادها لم تعد صحية، وإنما ذات أبعاد جيوسياسية، لأن الدولة التي ستكون سبّاقة في إنتاج أول لقاح فعال وآمن ستتحوّل إلى قوة ناعمة مؤثرة، وحسب منظمة الصحة العالمية، هناك اليوم أكثر من 170 مشروعا تجريبيا لإنتاج اللقاح الذي ينتظره العالم بفارغ الصبر. وبدلا من الاحتكام إلى الصرامة العلمية والتجارب السريرية، بات البحث عن الشهرة والربح هو ما يذكي السرعة التي تضبط إيقاعه.

قد يقال إن المنافسة هنا ليست سيئة، بما أن هدفها نبيل، لكن الشهرة والمال عندما يدخلان في أي مجال يفسدانه، وهو ما قد يزيد من إرباك حياة ملايين الناس الذين ينتظرون هذا الإكسير بفارغ الصبر، ويتشبثون بكل ذرة أمل، حتى لو كانت إعلانا كاذبا صادرا عن باحثين عن الشهرة والمال، أو عن سياسيين يبحثون عن السلطة والجاه. لقد وضع هذا السباق المحموم العالم أمام صراع من نوع آخر ما بين المال والأخلاق، أيهما سينتصر؟ فالسباق لم يعد مع الزمن من أجل إنقاذ حياة ملايين البشر المهدّدة بالموت في كل لحظة، وإنما تحوّل إلى حرب قذرة، يتداخل فيها المال والسياسة، ستكون لها تداعيات اقتصادية وجيوستراتيجية، ستكون محددة في رسم معالم العالم الجديد ما بعد أزمة وباء كورونا. وحتى داخل الاتحاد الأوروبي التي أظهر حكمة أكبر، واحتراما صارما لإجراءات تصنيع اللقاح، بادرت دوله السبع والعشرون إلى إبرام اتفاقيات ضخمة مع شركات أدوية أوروبية تعمل على تطوير اللقاح المضاد للوباء الفتاك، لضمان إمكانية إنقاذ شعوبها أولا!

مرّة أخرى، تتدخل السياسة لتفسد العلم وتشيطنه. وقد ان الأوان، أمام فداحة الخسائر البشرية التي يفتك بها هذا الوباء يوميا، أن ينتهي السياسيون، والسياسة أيضا، جانبا، والتركيز على العمل العلمي الجاد لصناعة اللقاح الكفيل بحماية حياة البشر، وضمان استمرار بقائهم على هذا الكوكب الذي أفسدته السياسة، وخرّبه بنو البشر.

نتائج أزمة «الوفاق» الليبية ملمحاً للسلام

خيري عمر

ظهرت، نهاية أغسطس/ آب الماضي، أزمة كامنة داخل حكومة الوفاق الليبية، ما بين رئيس المجلس الرئاسي ووزير الداخلية. وعلى الرغم من الطابع التقليدي لمثل هذه الخلافات، فإنها، في حالة ليبيا، تعكس أهمية متزايدة، بحيث إنها تضع البلاد أمام نقطة تحوّل في مسيرتها الانتقالية، فقد تؤدي إلى انفراط السلطة وعدم الوفاء بالتزاماتها. وبشكل عام، هي تتعلّق بمدى قدرة ليبيا على تطوير إمكاناتها ومؤسسيّتها واحتواء النزاعات الداخلية، وأيضاً، القدرة على الاستجابة للمحاولة الجارية في المغرب لتثبيت وقف الحرب وحل الصراع في البلاد.

إزاء الخلاف حول التعامل مع محتجين في طرابلس، صدر قرار بوقف وزير الداخلية، فتحي باشاغا، عن العمل في 28 أغسطس/ آب، لكنه عاد إلى مزاولة مهامه في 2 سبتمبر/ أيار الجاري، بحيث تم احتواء الأزمة في فترة قصيرة، ما يعكس رغبةً مشتركةً في احتواء الخلاف. وفي سياق الخلاف الداخلي في حكومة الوفاق، تم تعيين وزير للدفاع ورئيس للأركان، فيما اعتبره بعضهم إضعافاً لوزير الداخلية، غير أنه يمكن النظر إليه استكمالا لوظائف الحكومة والتخصيص الوظيفي بشكل يميز بينها والمجلس الرئاسي، فقد لقّي رئيس المجلس، فايز السراج، انتقاداتٍ عندما احتفظ بوزارة الدفاع وقت الحرب، باعتباره خلطاً للمهام التنفيذية بالسيادية، بشكل أربك الأداء السياسي. وبالتالي، يمكن النظر للتعديل الجديد أنه عملية نشر متجانس للسلطة، فهما، وزير الدفاع وقائد الأركان، ضمن الإطار التنفيذي للحكومة، وأيضاً ينتميان إلى خلفية سياسية، تميل إلى وحدة الدولة وتحسين علاقتها مع العالم الخارجي، وتحترم مصالحه.

بين توقيف وزير الداخلية واستطلاع رأيه أمام المجلس الرئاسي، يمكن ملاحظة وجود ميل نحو الرغبة المشتركة في تجنب الوصول إلى انقسام يؤدّي إلى تفكّك الحكومة. وقد بدا ذلك واضحاً في استجابة باشاغا للمساءلة التي انتهت في وقت مناسب، ولم تؤدّ إلى تصدّع الوضع السياسي، ولعل النقطة المهمة أنه لم تصاحب التوتر القصير الأمد حالاتٌ مماثلة للصراع المناطقي ما بين المكونات المسلحة، والتي كانت تتكلم في السابق متذرّعة بالخطاب المحلي الجهوي، طرابلس للطرابلسيين، ما قد يشير إلى تغير ما في ذهنية تجاوز المواقف التقليدية القائمة على الاستبعاد الاجتماعي.

على أية حال، تجاوزت حكومة الوفاق مشكلة داخلية في وقت قصير، ما يعدّ ملمحاً أساسياً لمرونة التكيف مع التحدّيات الداخلية، لكنه على مستوى التركيبات السياسية على مستوى الدولة، يمكن ملاحظة الفروق ما بين السلطات، من حيث التساند الداخلي، فبينما يتزايد تماسك المجلس الأعلى للدولة، وأيضاً، زخم مجلس النواب في طرابلس (84 عضواً)، يبدو الوضع في شرق ليبيا مختلفاً، فهناك تباين واسع بين مكوناتها، كما تبدو متراجعة في تماسكها البنيوي، فمن جهة، تتزايد الفجوة ما بين رئيس النواب و«قائد الجيش». ومن جهة أخرى، يتراوح عدد الأعضاء المتفاعلين مع جلسات مجلس النواب حول 35 عضواً من إجمالي 188 عضواً، وتصرّف اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، بطريقة أقرب إلى العصيان والتمرّد على سلطة مجلس النواب.

وقد شكلت مثل هذه الحالات ملامح تعثر المسار الانتقالي. وهنا، تبدو التحدّيات أمام ليبيا ماثلة في غياب كتلة حرجة مساندة للجهات التنفيذية، وخصوصاً ما يتعلق باختلاف أهداف حاملي السلاح، وهو وضع موروث من فترة ما قبل اتفاق الصخيرات الموقع في 2015، ولم تتم معالجته، ما أدّى إلى هشاشة الجهاز التنفيذي وتدهور السياسات العامة. ظهرت هذه المشكلات في الجهات الأمنية والعسكرية، وتحولت إلى دوائر نفوذ في المؤسسات العامة.

تدخلنا هذه المناقشات إلى الاقتراب من التحدّيات التي تواجه بناء السلام، ففي شكل أساسي، ورثت حكومة الوفاق حالة منقسمة للجماعات المسلحة، زادت حدّتها، فيما بعد، لتهديد السلطة والمشروع السلمي للدولة. تفاقمت هذه الانقسامات على خلفية تنامي التطلعات العسكرية لخليفة حفتر، وانقسام البلاد ما بين فرق عدة، يسعى كل منها إلى إثبات جدارته الجهوية، فقد شكلت هذه التناقضات ملامح مرحلة ما بعد «الصخيرات»، بحيث آلت مراميها إلى تعطل السلطة وتشتت المجتمع.

حالياً، التحدّي الأهم، أن ليبيا، في استئناف المعارك مرة أخرى، سوف تكون أمام جولةٍ طويلة من الحرب الأهلية، بما يعكس، في المقام الأول، تضاؤل القدرة على الاستفادة من ميراث الأزمة وتداعياتها المهلكة. قد تشجع الهدنة الهشّة على فلتان السلاح، وتدهور حوكمة المؤسسات، فمغايرة حفتر قرار رئيس مجلس النواب تمثل نوعاً من الخروج على «السلطة»، وغياب معايير المسؤولية السياسية. حتى الآن، لا تبدو هناك مبرّرات قانونية أو سياسية لعظم الالتزام بإعلانات وقف الحرب، سوى أن تكون تعبيراً عن القلق من العزلة. غير أن عدم حدوث انتهاكاتٍ جسيمةٍ منذ إعلان وقف إطلاق النار، 20 أغسطس/ آب الماضي، يمكن تفسيره بعاملين: الأول، أن تقارب المواقف الدولية تجاه التهدئة ووقف الحرب كشف الغطاء عن الساعين لإشعال المعارك وجعلهم في موضع الرقابة. والثاني، المكونات المسلحة الليبية وصلت إلى حالة إعياء، وصارت في حالة أقرب إلى الاستسلام لقرار وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى تصريحات فريق حفتر محاولة ترويج لمعارك إعلامية، من دون قدرةٍ على تغيير المشهد العسكري أو السياسي.

ولأجل استكمال خريطة الديناميات السياسية، فإنه على مستوى موقف الأحزاب السياسية، يمكن الإشارة إلى اهتزاز البنية الحزبية، لعدة أسباب ليس هنا مجال تناولها. على أية حال، لقيَ وقف إطلاق النار ترحيب حزبي «تحالف القوى الوطنية» و«العدالة والبناء»، مع اختلاف في محتوى التناول، فقد ركّز التحالف، في 21 أغسطس/ آب على العوامل الخارجية لتهدئة الأزمة السياسية عبر استكمال مسار برلين. وفي بيان لاحق، 25 من الشهر نفسه، طالب بتسريع الحوار السياسي. أما من جهة «العدالة والبناء»، فيمكن ملاحظة تطور موقفه إزاء خليفة حفتر، حيث انتقل من رفض أي دور له، حسب بياناته السابقة، إلى مطالبة الجهات الدولية بضبط سلوكه وإلزامه بالاتفاقيات المقبلة، وتوفير ضمانات تمنع الإخلال بها، 21 أغسطس/ آب، ما يشكل انتقالاً نحو السياسات التصالحية. ولعل النقطة الأكثر أهمية تتمثل في اعتبار الحوار بين مجلسي الدولة والنواب طريقاً للتمهيد للترتيبات الأمنية والتسوية السياسية.

> قد يساعد تماسك حكومة الوفاق والجهة التشريعية في إحباط محاولات حفتر لخرق وقف إطلاق النار، لكنه لا يعدّ شرطاً كافياً

> تجاوزت حكومة الوفاق مشكلة داخلية في وقت قصير، ما يعدّ ملمحاً أساسياً لمرونة التكيف مع التحدّيات الداخلية

ومنذ بداية العام الجاري، دخل تحالف القوى الوطنية في حالة كسل لا إرادي، بعد تركيز الاستثمارت الدولية على خليفة حفتر بوصفه «رجل الدولة القوي»، ما أدى إلى إفشال محاولات التحالف المتكرّرة لحجز مكان في النطاق السياسي، وهو ما انعكس في التناول المقتضب للأحداث السياسية، فيما يتسع، على الوجه الآخر، تناول العدالة والبناء للمشكلات السياسية، بدايةً من وقف الحرب وانتهاءً بعودة النازحين وبناء العلاقات على أساس الاحترام المتبادل لمصالح كل الدول.

وفق المعطيات الحالية، لا تتمتّع الأحزاب السياسية بقدرة كافية لملء الفراغ السياسي. ولذلك تبدو أهمية استصحاب نمطين من الحلول. الأول، النظر إلى الحاضنة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية من وجهة التساند الاجتماعي والسياسي، أرضية لاحتواء الصراع المسلح، وطي مرحلة التنافر بين القبيلة والأحزاب الناشئة. والثاني، يتمثل في تبنّي سياسة انفتاحية للإدماج المدني والعسكري للمسلحين، بسيرٍ متوازٍ مع المسارت الأخرى، حيث تشيرُ الخبرةُ السابقة إلى أن تجاهلها ظل مصدراً لعدم الاستقرار والانفلات الأمني.

بشكل عام، قد يساعد تماسك حكومة الوفاق والجهة التشريعية في إحباط محاولات حفتر لخرق وقف إطلاق النار، لكنه لا يعدّ شرطاً كافياً، إذ لا بد من توفر عوامل مساندة داخلياً وخارجياً، في مقدمتها وضوح خريطة طريق للانتقال من التهدئة إلى السلم، واستقرار مواقف البلدان المتضامنة بشأن وقف الحرب. وفي هذا السياق، تكمن أهمية اجتماعات طرفي الجهة التشريعية الليبية في المغرب في تقديم حلول مستقلة ونزيهة للخروج من الحرب، وهو احتمالٌ تسنده عوامل خارجية وداخلية، تعمل على وقف الاستنزاف المشترك لكل منها.

(كاتب مصري في إسطنبول)

عن المرأة الخارقة والتطبيع والإمارات

أحمد ماهر

كان أطفالي، قبل أيام، يشاهدون بعض أفلام سلسلة الأبطال الخارقين الشهيرة. تابعتها معهم على الرغم من عدم تفضيلي تلك النوعية من الأفلام، لاحتوائها على مبالغات كثيرة وخدع سينمائية عديدة، لكنهم نبهوني إلى أنني دائما أشاهد نشرات الأخبار والبرامج التحليلية، وهم سئموا من تلك الأحاديث المتكرّرة عن الحروب، والاغتيالات، والعمليات التفجيرية، والثورات، والمظاهرات، وكورونا. ولفت نظري في أفلام السوبر هيروز ظهور شخصية جديدة، شخصية wonder woman (المرأة الخارقة). أتذكر أني قد رأيت تلك الممثلة من قبل من خلال سلسلة نقاشات على وسائل التواصل، لها علاقة بالشأن السياسي. بحثت مرة أخرى عن الأمر، فوجدت فعلاً إن بطلة أفلام المرأة الخارقة هي الممثلة الإسرائيلية، جال جادوت، والتي كان قد ثار بسببها جدل كبير، بعد إعلان الفنان المصري، عمرو واكد، مشاركته في الجزء الجديد من سلسلة أفلامها.

وكانت تلك الضجة بذلك الشكل الحاد لعدة أسباب. منها أن واكد كانت له، طوال السنوات السابقة، مواقف سياسية معلنة ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويشارك في أنشطةٍ كثيرة تدعو إلى مقاطعة «إسرائيل». بالإضافة إلى دعمه القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. والسبب الثاني أن عمرو واكد اتّخذ، في السنوات الأخيرة، موقفا، أكثر شدّة في معارضة السلطة الحاكمة في مصر، وسافر إلى دول عديدة، وأجرى مقابلات صحافية ينتقد فيها نظام الحكم في مصر بشدة، ما جعل وسائل الإعلام الموالية للسلطة، واللجان الإلكترونية، يتصيدون له مشاركته في عمل فني مع ممثلة إسرائيلية، ليتم اتهامه في مصر بالتطبيع والخيانة والعمالة للغرب و«إسرائيل»، وأنه مطبّع ليس له الحق في الحديث عن الوطنية أو الحقوق الفلسطينية، خصوصا أن الممثلة جال جادوت ليست مجرد مواطنة إسرائيلية، بل خدمت في جيش الاحتلال، ولها مواقف عديدة داعمة للحكومة الإسرائيلية، والمبرّرة قصف قطاع غزة منذ سنوات.

برّر عمرو واكد موقفه بأن العمل الفني لا يحتمل خلطه بالمواقف السياسية، وأن العمل الفني الذي يشارك فيه كان من الممكن أن يكون في طاقمه ماكيير أو طباخ إسرائيلي، فهل يتوقف عن كل عمل فني إن كان هناك شخص من «جنسية إسرائيلية» في العمل، وهم منتشرون بكثافة في صناعة السينما الأميركية؟ وبرّر الممثل المصري موقفه كذلك بأنه لا يزال رافضاً التطبيع مع إسرائيل، وأن التطبيع الذي يجب مقاومته هو تطبيع العلاقات بين الحكومات والتعاون مع الحكومة الإسرائيلية ضد الشعوب، أو العمل لصالح أهداف صهيونية، وهو ما تقوم به الحكومات العربية التي تتعاون وتطبع اقتصاديا وأمنيا ومعلوماتيا مع العدو الصهيوني، وليس مجرد دور في فيلم فيه ممثلة إسرائيلية الجنسية.

تذكّرت ذلك الجدل الذي دار قبل شهور عن الفنان عمرو واكد، وتلك الممثلة الإسرائيلية الخارقة، وأنا أطالع تلك النقاشات والمناظرات بشأن الإعلان أخيرا عن التطبيع بين الإمارات و«إسرائيل»، خصوصا مع الأداء الإماراتي المبتذل وتلك التبريرات، ومشهد الطفلة الإماراتية التي ترتدي العلم الإسرائيلي. ويا لسعادة نتنياهو وفخره، وقد حقق المعجزة التي فاقت أكثر أحلام «إسرائيل» تفاؤلا منذ نشأتها، وإنْ كان ما حدث من تطبيع علني لم يكن مفاجأة كبيرة، هو يشبه فقط أن يكتشف الناس علاقةً سرّية آثمة بين شخصين، فيضطرا لإعلانها بمنتهى الوقاحة والتحدّي.

وتفيد تقارير دولية عديدة بأن العلاقات الإماراتية ـ الإسرائيلية قديمة على عدة مستويات، ولم تتأثر كثيرا مع اغتيال جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) القيادي في حركة حماس، محمود المبحوح، في دبي عام 2010. ربما على أثر ذلك ألغت الإمارات صفقة أسلحة كبيرة، كانت قد تعاقدت عليها مع «إسرائيل»، ولكن الأمور عادت إلى طبيعتها بعد فترة. ولا يقتصر التعاون الإسرائيلي الإماراتي على الشأن الدبلوماسي والسياسي، بل يشمل تعاوناً تجارياً وتكنولوجياً وأمنياً. وقد نشرت صحيفة هآرتس العبرية تحقيقاتٍ عن عمق العلاقات بين دولة الإمارات و«إسرائيل» وقدمها. وكتبت أن العلاقات العربية الإسرائيلية ازدهرت كثيرا بعد اتفاقية أوسلو، وذكرت أنه «حتى لو سئم معظم القادة العرب وتعبوا من عبء القضية الفلسطينية، فإنهم مجبرون على التشدّق بالكلام، خوفاً من أن تثور شعوبهم عليهم».

لم تكن القضية الفلسطينية يوما مهمة للحكام العرب، يتشدّقون بها للاستهلاك المحلي، وتخوين كل معارض أو باحث عن الحكم الرشيد والديمقراطية، فيما تنسّق معظم الأنظمة العربية سراً وعلانية، مع الكيان الصهيوني. تغيرت البوصلة والخطاب.

وبعد ما كان الخطاب قديما لا تصالح، أصبحت التبريرات الآن أن التعاون والتنسيق، السياسي والأمني والتجاري والزراعي والسياحي والتكنولوجي، هو خدمة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي، مقالات كثيرة من كتاب إماراتيين وسعوديين، وأيضا مصريين، يشيدون بخطوة التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، بزعم أنها خطوة نحو السلام واستعادة الحقوق الفلسطينية، ولا أعلم حقيقة عن أي حقوق يتحدّثون. يتهمون المعارضين بالخيانة والعمالة لأعداء الوطن، خصوصا لو تقابل أحد المعارضين مع أي جهة إعلامية أو دبلوماسية أجنبية، في حين أنهم يتعاونون ليلا ونهارا مع العدو الصهيوني سرا وعلانية، وكثير من اتفاقياتهم وصفقاتهم تخدم الأهداف الصهيونية بالأساس، فمن هو الأحق بلقب العميل؟ وعن أي أمن قومي أو مؤامرات صهيونية وغربية يتحدّثون؟

ولكن يتردّد سؤال بشأن أسباب تلك الهرولة مرة أخرى نحو التطبيع، ولماذا نجد أن هناك دولا عربية قد قاطعت مصر في أواخر السبعينيات ومعظم الثمانينيّات، بعد توقيع الرئيس الأسبق، أنور السادات، معاهدة السلام مع اسرائيل، في حين أنها الآن تهرول نحو التطبيع والتعاون مع إسرائيل؟ وهناك أنباء عديدة عن التطبيع السوداني الإسرائيلي الذي بدأ منذ فترة سرّا.

وقد تمت إقالة المتحدث باسم الخارجية السودانية، عندما باح ببعض ما يتم ترتيبه في الخفاء، بالإضافة إلى تقارير صحافية عن بعض التنسيق في مستوياتٍ عديدة بين السعودية وإسرائيل، بالإضافة إلى ما تم نشره من قبل عن دور جزيرتي تيران وصنافير المصريتين اللتين تمثلان حدوداً مشتركة بين السعودية و«إسرائيل»، بعد ضمهما للسعودية، ما سيتطلب اتفاقية سلام بين السعودية و«إسرائيل»، لتصبح العلاقات معلنة أيضا، بالإضافة إلى علاقاتٍ عُمانية إسرائيلية وزياراتٍ متبادلة.

وليس خافيا على من يطالعون الصحف الغربية أن «إسرائيل» ونتنياهو أصبحا البوابة للعرب نحو مزيد من الدعم الأميركي، وأصبح نتنياهو الوسيط الذي يقوم بحملات المدافعة والضغط على دوائر صنع القرار الأميركي، من أجل استئناف المعونات والمساعدات، بعد التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وهناك سبب آخر لتلك الهرولة الخليجية نحو «إسرائيل»، وهو التهديد الإيراني لدول الخليج العربي، ورغبة حكام طهران في استعادة أمجاد الفرس في تلك المنطقة، فقد تفوّقت إيران على السعودية والإمارات في المواجهات بالوكالة في اليمن وسورية والعراق ولبنان، ولا توجد حماية لدول الخليج من الخطر الإيراني غير «إسرائيل». وبهذا تحوّل عدو الأمس ليصبح صديق اليوم، ولو على حساب العروبة والقضايا القومية والمحورية التاريخية للعرب والمسلمين.

وليس هذا جديدا في التاريخ العربي والإسلامي، فهناك وقائع تاريخية كثيرة تحالف فيها حكام عرب ومسلمون مع الأعداء ضد ابناء جلدتهم أو دينهم، تحت شعارات الدفاع عن الحق والدفاع عن الشرعية، فقد تحالف هارون الرشيد وشارلمان ضد الأمويين في الأندلس، وهناك رواياتٌ عن تحالف الفاطميين، مع الصليبيين، ضد صلاح الدين الأيوبي. وفي عصرنا الحديث، تحالف أمراء الجزيرة العربية مع البريطانيين ضد المسلمين الأتراك، وغير ذلك مئات الوقائع عن التحالف مع الأعداء من أجل إنقاذ العروش.

(كاتب وناشط مصري)

> تحوّل عدو الأمس ليصبح صديق اليوم، ولو على حساب العروبة والقضايا القومية والمحورية التاريخية للعرب والمسلمين

> لا يقتصر التعاون الإسرائيلي الإماراتي على الشأن الدبلوماسي والسياسي، بل يشمل تعاوناً تجارياً وتكنولوجياً وأمنياً

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads